

الْحُقُوقُ الْمَالِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ

إعداد

نوفيق محمد نصيري

عضو الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة

مقدمة

الحمد لله سابع النعم، ذي الجود والكرم، تعالى سلطانه
الأعظم، وتبارك وجهه الأكرم، أجرى الأموال في أيادي الناس
ليلوهم قبل يوم الندم.. المال مال الله، والخير خير الله، والحق
حق الله..

والصلاة والسلام على إمام المنفقين، وقدوة الباذلين، وعلى آله
وأصحابه الغر الميامين..
أما بعد..

لا يختلف اثنان على أن الدين يسر في كافة تكاليفه، سهل في كل
تشريعاته، ليس فيه مجال لأن يشرع الإنسان فيه ما يعارض
سهولته ولا ما يناقض يسره، فهو كامل متكامل، لا نقص فيه
ولا خلل، ولا خطأ ولا زلل، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ
وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]..

ولا ينبغي للمسلم أن يتخذ عادات لم يرد أي ذكر لتشريعها في كتاب الله ﷻ، ولم يتطرق كذلك لذكرها النبي الكريم ﷺ في سنته المطهرة، ولم يذكر التاريخ ما بعضد هذه العادات ولا ما يشد من أزر هذه التصرفات.

كثيرة هذه الأعمال والتصرفات التي نعيش جزءاً كبيراً منها في حياتنا العملية.. ولكن دعنا أخي نتأمل ظاهرة استشرت بين الناس وذاع صيتها، وطُبقت وعُمل بها في كثير من المجتمعات، ألا وهي دفع الخمس من أرباح تجارتهم، ومكاسب أموالهم وأملاكهم إلى الفقهاء، على اعتبار أن ذلك من أوجب الواجبات التي لا ينبغي -أو بالأصح: يحرم تماماً- التهاون في دفعها بحال من الأحوال، وعلى اعتبار أن ذلك فريضة شرعية في الدين، الفسوق هو من نصيب تاركها، والكفر من نصيب جاحدها..

ولكننا ندعوك أخي في هذه الرسالة لننصت لرأي وحكم

الشرع في ذلك، وندعوك كذلك للاستماع لنداء العقل، بعيداً عن كل ما يصاد ذلك: من تراكمات الآباء، ومن آثار التقليد الأعمى. ولتجرد أخي عن كل ما يكرس مبدأ التعصب الجائر لفكرة معينة دون النظر في مصادرها، وبدون التأمل في الأسس التي بُنيت عليها..

وقبل التطرق لموضوع هذه الرسالة لا بد من وضع أسئلة ترافقنا أثناء قراءتنا لهذه الكلمات:

هل لمسألة خمس الأرباح والمكاسب من دليل معتبر في دين الإسلام؟ وهل هناك آيات تدل صراحة على تشريعه أم أنها مجرد تأويلات بشرية؟ وماذا عمل النبي ﷺ في مجال تطبيق هذه المسألة؟ وما هي أقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام في تشريعها؟
ستجد إن شاء الله إجابة شافية كافية على كل هذه الأسئلة وغيرها في هذه الرسالة، فأمعن النظر ولا تنسانا من الدعاء..

منشأ الفكرة..

قد تتساءل: من أين جاءت فكرة دفع الخمس وفكرة وجوبه، وما هي الدوافع لذلك؟ ونترك الجواب عن هذا للدكتور موسى الموسوي، وهو حفيد السيد أبي الحسن الأصفهاني، أحد مجتهديه ومراجع الحوزة النجفية يقول:

لم تكن الشيعة حتى ذلك التاريخ -العصر العباسي - متماسكة بالمعنى المذهبي حتى تقوم بإعالة فقهاءها، فكان تفسير الغنيمة بالأرباح خير ضمان لمعالجة العجز المالي الذي كان يقلق حياة فقهاء الشيعة وطلاب العلوم الدينية الشيعية آنذاك... وبعد أن أسست هذه البدعة أضيفت إليها أحكام مشددة لكي تحمل الشيعة على قبول إعطاء الخمس، وهو الأمر الذي ليس من السهل على أحد أن يرتضيه إلا بالوعيد! فدفع الضرائب في كل عصر ومصر في أي مجتمع يواجهه امتعاض من الناس، وبما أن

فقهاء الشيعة لم تكن لهم السلطة لكي يرضخوا العامة على استخراج الخمس من أرباح مكاسبهم طوعاً و رغبة، فلذلك أضافوا إليها أحكاماً مشددة منها الدخول الأبدي في نار جهنم لمن لم يؤد حق الإمام، وعدم إقامة الصلاة في دار الشخص الذي لم يستخرج الخمس من ماله، أو الجلوس على مائدته وهكذا دواليك.

كما أن فقهاء الشيعة أفتوا بأن خمس الأرباح الذي هو من حق الإمام الغائب يجب تسليمه إلى المجتهدين والفقهاء الذين يمثلون الإمام.

وهكذا سرت هذه البدعة في المجتمع تحصد الأموال في كل زمان ومكان، وكثير من الناس حتى هذا اليوم يدفع هذه الضريبة إلى مرجعه الديني، وذلك بعد أن يجلس الشخص المسكين أمام مرجعه صاغراً ويقبل يده بكل خشوع وخضوع

ويكون فرحاً مستبشراً بأن مرجعه تفضل عليه وقبل منه حق الإمام^(١).

(١) كتاب: الشيعة والتصحيح (ص: ٦٧-٦٨)..

تطور تاريخي..

قبل الحديث عن الحكم الشرعي للخمس يجب أن ندرك أن شرائع الدين الإسلامي السمحة ثابتة راسخة رسوخ الجبال، لا تتغير بتغير الأزمنة، ولا تتبدل بتبدل الأماكن، وهذا الكلام ينطبق على كل أحكام الدين؛ صغيرها وكبيرها، طويلها وقصيرها، مندوبها وواجبها، مكروهها ومحرمها. وهذا فيه دلالة قاطعة على أنها من عند الذي لا يتغير ولا يزول جل في علاه، وهذا بعكس النظريات البشرية، والتشريعات الأرضية المختلفة فإنها بحاجة إلى عملية تناسق وتناسب مع كل ما يجري حولها من تغيرات.

وإنك لتعجب -ويحق لك ذلك- حين ترى أن حكم خمس المكاسب مرّ بمراحل تاريخية كثيرة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من وجوب دفعه، وإليك هذه المراحل، والتي نجملها

في خمس خطوات:

يقول الأستاذ أحمد الكاتب: لقد كانت نظرية -التقية والانتظار- تقول: إن الخمس من حق الإمام المعصوم، وإنه في عصر غيبة الإمام المهدي مباح للشيععة. وقد تم الانسحاب من هذه النظرية في هذا المجال في وقت مبكر، ولكن خطوة... خطوة...

الخطوة الأولى:

وكانت الخطوة الأولى هي القول بوجوب الخمس في عصر- الغيبة مع القول بدفنه أو الاحتفاظ به حتى ظهور المهدي أو الإيضاء به بعد الموت من واحد إلى واحد حتى يوم الظهور.^(١) يلاحظ أن الجديد في الخطوة الأولى -والذي لم يكن معروفاً من قبل- هو انتقال حكم الخمس من الإباحة إلى الوجوب دون

(١) كتاب: تطور الفكر السياسي لأحمد الكاتب.

القول بصرفه إلى أحد - لا فقيه ولا غيره - وإنما يعزل حق الإمام الغائب ليدفن أو يوصى به...

وكانت الخطوة الثانية:

إيداعه عند أمين من إخوانه المؤمنين دون اشتراط كونه فقيهاً.

والخطوة الثالثة:

إيداعه عند أمين من فقهاء المذهب على سبيل الاستحباب والأولى.

ولا بد أن تلاحظ أخي أنه إلى هنا، والقضية قضية إيداع لا أكثر. أي: أن الفقيه لا يحق له التصرف فيه، وإنما يحتفظ به إلى حين ظهور الإمام ما عدا نصيب الأصناف الثلاثة، فإنه يتولى عملية قسمته فيهم لا أكثر، لاسيما إذا كان المالك لا يحسن القسمة.

الخطوة الرابعة:

فبعد أن كان إيداعه عند الفقيه على سبيل الاستحباب جاءت الخطوة الرابعة لتنتقله إلى الوجوب.

يقول أحمد الكاتب: وكان القاضي ابن براج^(١) أول من أشار إلى ضرورة إيداع سهم الإمام عند من يوثق بدينه وأمانته من فقهاء المذهب، وإيصائه بدفع ذلك إلى الإمام عليه السلام، إن أدرك ظهوره وإن لم يدرك ظهوره وصى إلى غيره بذلك.^(٢)

وكان العلماء السابقون يوصون بإيداعه عند أمين، ولكنه ابن براج أضاف - من فقهاء المذهب - دون أن يشير إلى مستنده في ذلك، وقد جاء العلماء المتأخرون عنه فطوروا هذه المسألة شيئاً فشيئاً^(٣).

(١) المتوفى في منتصف القرن الخامس

(٢) المهذب (١/١٨٠)..

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي (ص: ٣٥٢).

ولنا أن نسأل هنا: هل رأى أحد بعد أن تغير الزمان واختلفت الفتوى أموالاً مكدسة عند الفقهاء أو غيرهم كانت قد تراكت نتيجة العمل بالفتاوى القائلة بإيداعها عند أمين من فقهاء المذهب أو بقية المؤمنين؟!!

فأين مصير تلك الأموال التي أودعت عند أولئك الأمانة؟!!

الخطوة الخامسة:

جواز أو وجوب إعطاء الخمس إلى الفقهاء لكي يقسموه. يقول أحمد الكاتب: وربما كان أول من مأل إلى جواز أو وجوب إعطاء الخمس إلى الفقهاء لكي يقسموه هو: ابن حمزة في القرن السادس في كتابه: الوسيلة إلى نيل الفضيلة^(١)، واعتبر ذلك أفضل من قيام صاحب الخمس بتوزيعه بنفسه خاصة إذا لم يكن يحسن القسمة.^(٢)

(١) (ص: ٦٨٢).

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي (ص: ٣٥٢)..

ويقول أحمد الكاتب: ولم يترسخ هذا القول بقوة في أوساط الشيعة حتى إن عالماً كبيراً هو الشهيد الأول (الذي جاء بعد ذلك بقرنين) تردد فقال بالتحخير بين القولين القديم: الدفن والإيصال، والجديد: الصرف...

وكذلك فعل المحقق الكركي الذي استقدمته الدولة الصفوية التي قامت في بلاد فارس في القرن العاشر الهجري، وظل على الرأي القديم الذي يقول بالتحخير بين صرف سهم الإمام المهدي أو حفظه إلى حين ظهوره^(١).

وظلت هذه الفتوى تتردد في أوساط الفقهاء عدة قرون وظلت أقوالهم مضطربة ومتخالفة إلى اليوم، حتى إن السيد محسن الحكيم^(٢) استشكل التصرف في سهم الإمام زمن الغيبة

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي (ص: ٣٥٣)..

(٢) المتوفى في أواخر القرن الرابع عشر الهجري.

ثم استثنى بعد ذلك ما إذا أحرز رضاه عليه السلام - أي: الإمام الغائب - بصره في بعض الجهات التي يعلم رضاه بصره (فيها)... ولم يشترط مراجعة الحاكم الشرعي - أي: الفقيه -^(١).

ومن هنا يتبين أنها فكرة أعدّ صياغتها علماء المذهب، وشكّل تفصيلاتها المراجع الدينية، مستغلين بذلك حبّ الناس لله ولرسوله صلى الله عليه وآله، ولآل بيت النبوة عليهم سلام الله، كيف نشأت هذه الفكرة؟ وما الذي جعل الناس يقتنعون بفحواها؟ هذا ما ستعرفه إذا واصلت القراءة..

فكيف تؤمن العقول وتصدق فكرة أوجبها البشر - لأغراض دنيوية دنيئة؟؟

(١) كتاب: مستمسك العروة الوثقى للسيد محسن الحكيم (٩/ ٥٨٤)..

الخمس في الشرع الحكيم..

تعال معي أخي القارئ لتأمل في أدبيات الشرع الحكيم، ولنمعن النظر في تشريعات الدين القويم... فبعد تأمل فاحص، وبحث مستفيض تبين أن الخمس ذُكر في القرآن الكريم، ولكن ما هي السورة القرآنية التي تضمنت هذا الحكم؟ وما هو الخمس المراد به في الآية؟ وما الآية التي اتخذها الرسول ﷺ في تطبيق الخمس؟ اقرأ واستعرف:

قبل التطرق لذلك لا بد أن تعرف -أخي الكريم- قاعدة مهمة في شروط أدلة مهمات الشرع وضرورياته:

والمقصود بمهمات الشرع وضرورياته كل أمر تتوقف عليه سعادة الإنسان في معاشه ومعاده، دينياً كان أم دنيوياً، كأصول الإيمان والعقيدة أو الأصول الشرعية العملية كالصلاة والزكاة والصيام والحج، أو بر الوالدين والإحسان إلى الخلق عموماً، أو

الانتهاز عن الفواحش والمنكرات عموماً، كقتل النفس والزنا والربا وأمثالها.

إن هذه الأمور المهمة جميعاً، أقام القرآن على كل واحد منها أدلة واضحة قطعية الدلالة، غير قابلة للرد أو التأويل بحيث لا يمكن لأحد بعدها أن يتشكك فيه أو يتفلسف من سلطان الحجة الذي يحاصره من كل جهة، ولا يمكن أيضاً أن يتطرق الظن إلى المقصود بها هل هو كذا أم كذا؟ بل هي نصوص لا تحتمل غير دلالة واحدة لا أكثر، اقرأ مثلاً في وجوب الصلاة والزكاة: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].. ﴿وَلَا تَخْضُ عَلَيَّ طَعَامَ الْمَسْكِينِ﴾ ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٣-٤].. ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧].

وفي وجوب بر الوالدين: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] وأمثالها كثير.

وعن حرمة الربا: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]
وأمثالها كثير.

وحرمة الزنا: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾
[الإسراء: ٣٢] وأمثالها كثير... وهكذا...

وبهذا يكون الطريق مسدوداً أمام الراغبين في التفلت من
التكاليف الشرعية والالتفاف عليها بالتأويل أو الإنكار؛ لأن
النصوص الدالة عليها واضحة بينة لا تحتل إلا وجهاً واحداً
فقط!، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ﴾
[الحديد: ٢٥] أي: بالحجج الواضحات القاطعات، لاسيما الأمور
المالية وذلك لتعلق النفوس بها، فإذا لم تكن النصوص واضحة
بيّنة والأدلة قطعية محكمة وإلا حصل النزاع، وتفرق الناس،
وتقطعت الأرحام وفسد الدين والدنيا.

وهذا هو السر- في ورود أحكام الإرث ومقاديره مفصلة
وبالأرقام في القرآن، كما في أوائل سورة النساء وآخرها.

فالإرث ورد أصله وكذلك تفصيله في القرآن بالنصوص القطعية الدلالة التي لا تحتمل إلا معنى واحداً محددًا.

بينما الصلاة مثلاً -وهي أعظم من المال- ثبتت شرعية أصلها في القرآن أما تفصيلاتها وتفريعاتها فغالبيتها ورد في السنة النبوية.

وإذن فالمسائل المهمة التي يتوقف عليها صلاح الإنسان في دنياه وأخراه لا بد من أن تثبت بالنصوص القرآنية الواضحة القاطعة الدلالة، أي: التي لا تقبل تطرق الاحتمال إلى دلالتها على المعنى المراد، خصوصاً ما تعلق منها بالمسائل المالية الضرورية، وهكذا ثبت أصل الصلاة والزكاة والصيام والحج، وقبل ذلك أصول العقيدة في الشريعة الإسلامية.

فهل الخمس ثبت بمثل هذه الأدلة أي: النصوص القرآنية أولاً... القاطعة الدلالة ثانياً؟ كما ثبتت الزكاة والإرث وأمثالهما؟!!

آية الخمس:

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنفال: ٤١].

وهذا هو الموضع الوحيد الذي ورد فيه لفظ الخمس في القرآن

الكريم.

ولما كان المال الذي تعلق به الخمس - والمقصود به: خمس المكاسب - في الآية هو الغنيمة ولا خلاف في إطلاق هذا اللفظ على المال الذي يغنم ويؤخذ من الكفار المحاربين، لذلك لم يختلف أحد في وجوب تحميس هذا النوع من المال لوضوح وقطعية دلالة اللفظ عليه، أما خمس المكاسب فأقل ما يقال في دلالة اللفظ عليه أنها - في أحسن أحوالها - ظنية.. وإذا أردنا

الدقة فليس هناك إلا التشابه اللفظي ولو كان اللفظ قطعي الدلالة على خمس المكاسب لما حصل الاختلاف كما لم يختلف المسلمون جميعاً في دلالة قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١ ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ٤ ﴾ [المؤمنون: ١-٤] على شرعية الصلاة والزكاة.

ولا دلالة قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٨٣ ﴾ [البقرة: ١٨٣] على شرعية الصيام، ولا دلالة قوله تعالى: ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ٤١ ﴾ [الأنفال: ٤١] على شرعية تخميس مال الغنيمة المأخوذ من الكفار المحاربين، ولا دلالة أمثالها من الآيات القرآنية على الأمور العظيمة والمهمة في الشريعة.

لا بد أن نعلم!

إن هذه الأمور لا يتركها الله ﷻ لاجتهاد المجتهدين وفهم الفقهاء؛ لأن الاجتهاد يؤدي إلى الاختلاف حتماً، ومثل هذه الأمور لا تحتل الاختلاف كالأمور الفرعية من الدين، إن الاختلاف في الأمور المهمة يؤدي -ولابد- إلى الفرقة والفساد في الدنيا والدين، فكيف نصدق أن ضريبة مالية باهظة هائلة يفرضها الله على عباده ويعاقب على تركها أشد العقوبات، ثم لا يذكرها في كتابه أو يثبتها بدليل قطعي لا يقبل التأويل؟!

لماذا يشذ خمس المكاسب عن هذه القاعدة؟! مع أن الزكاة - وهي لا تعني كثيراً بالنسبة إليه - ثبتت بعشرات الآيات القرآنية؟! كيف؟!

الزكاة.. الخمس.. آيات لأولي الألباب

أخي الكريم عند المقارنة بين الزكاة والخمس فإنك تجد بوناً وفاقاً شاسعاً جداً، فأصبح الخمس يُدفع ويُشنع على من لم يدفعه، والزكاة ليست بذات الأهمية، وكذلك أموال الخمس هي أضعاف أضعاف أموال الزكوات، والحرص على جمع الخمس أكثر من الحرص على جباية الزكاة... وغيرها الكثير من الفروق الدينية والدينية.

ولكن دعنا من كل ذلك ولننظر إلى القرآن العظيم -دستور الأمة ومنهج حياتها- ولنقوم بعمل مقارنة بسيطة بين الخمس والزكاة من خلال آياته العظيمة، وإليك طرفاً منها:

قال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ

﴿البقرة: ٤٣﴾ ولم يقل: (وآتوا الخمس)!

وقال تعالى: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا

الزَّكَاةَ ﴿البقرة: ٨٣﴾ ولم يقل: (وآتوا الخمس)!

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا
لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠] ولم يقل: (وآتوا
الخمس)!

وقال تعالى: ﴿وَلِيَكَنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي
الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي
الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] ولم يقل:
(وأتى الخمس)!

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧] ولم يذكر (الخمس)!

هذا كله في سورة واحدة جمعت كل شرائع الإسلام وأوامره ونواهيه، فأين (الخمس) منها؟!!

وقال تعالى: ﴿ وَرَحِمَتِي وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ولم يقل: (ويؤتون الخمس)!
وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥].

وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ١١]
ولم يذكر (الخمس).

وقال عن نبيه عيسى عليه السلام: ﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١]، ولم يوصه بالخمس!!

وقال عن إسماعيل عليه السلام: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ

وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴿٥٥﴾ [مريم: ٥٥]، ولم يذكر أنه كان يوصي أهله بالخمس.

وقال عن أنبيائه ﷺ: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ولم يذكر أنه أوحى إليهم إيتاء شيء اسمه الخمس.

وقال تعالى عن صفة أمراء المسلمين: ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَنْتُهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْوِهِمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [الحج: ٤١] ولم يقل: وآتوا الخمس.

وعدم ورود الخمس هنا بالذات يستدعي النظر... لأن الآية تخاطب ولاية الأمر، فلو كان (الخمس) أمراً مشروعاً لما أغفل الله ذكره في هذا الموضع مع ذكره الزكاة.

وقال عن المؤمنين جميعاً: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الذین هم في

صَلَاتِهِمْ حَشِيعُونَ ﴿٢٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٢٥﴾
 وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿٢٦﴾ [المؤمنون: ١-٤] وذكر أموراً أخرى،
 ولم يكن من بينها (الخمس).

وقال عن عمّار المساجد: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن
 ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور: ٣٧] ولم يذكر
 (الخمس) مع ذكره التجارة والبيع وإنما ذكر الزكاة!

وقال عنهم أيضاً: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنَءَامَنَ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾
 [التوبة: ١٨].

وقال عن أمهات المؤمنين: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ
 الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ولم يقل: (وأتين
 الخمس)!

وقال: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۖ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ۖ﴾ [فصلت: ٦-٧]. ولم يقل: (الذين لا يؤتون الخمس)!

وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ۗ﴾ [البينة: ٥] ولم يذكر (الخمس).

وهكذا... وفي كل مرة في عشرات الآيات يتكرر ذكر الزكاة ولا يرد ذكر (الخمس) ولو مرة واحدة لا مقروناً معها ولا مستقلاً في غيرها من الآيات... فما وجه الحكمة في هذا السكوت لو كان الخمس مشروعاً ومراداً من الله؟!

كل الذي قاله تعالى، وطالب به عباده على لسان نبيه محمد ﷺ ملخص في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

حقائق.. لا يسعنا جهلها

وإليك أخي الكريم حقائق قد تكون غائبة عن من يدفع
الخمسة دون أن يبحث أو ينتقب عن دليل له، وبدون حتى
التفتيش اليسير عن أصل له في الدين الإسلامي:

الحقيقة الأولى:

أن أداء خمس المكاسب إلى الفقيه لا يستند إلى أي دليل ولا
أصل له بتاتاً في أي مصدر من المصادر الحديثية المعتمدة عند من
يعتقدونه^(١)، وبعبارة أخرى أصرح وأوضح:

إن هذا الأمر لا يستند ولو إلى نص واحد أو دليل منقول عن
الأئمة المعصومين الذين ينبغي أن يكون اعتماد المذهب عليهم

(١) هي الكتب الأربعة: الكافي للكليني، وفقهه من لا يحضره الفقيه لابن
بابويه القمي، وتهذيب الأحكام، والاستبصار لشيخ الطائفة الطوسي.

ومرجع فتاوى علمائه - لاسيما في الأمور العظيمة - إليهم يدل -
أو حتى يشير مجرد إشارة - إلى ما يفعله الكثير اليوم طبقاً إلى
الفتاوى التي توجب على المقلد إعطاء خمس أرباحه وأمواله
وكسبه إلى الفقيه، إذ لا وجود لهذا النص في أي مصدر من
المصادر المعتمدة - كما أسلفت - فهل تصدق!!؟

الحقيقة الثانية:

وهي أعظم وأعجب! وبقدر ما هي كذلك فهي مجهولة أو
مستورة بحيث لا يعرفها أحدٌ من الجماهير التي تعتقد بوجوب
دفع (الخمس)... هذه الحقيقة هي:
إن كثيراً من النصوص الواردة عن الأئمة تسقط (الخمس)
عن الشيعة وتبيحه لهم - خصوصاً - في زمن الغيبة إلى حين
ظهور المهدي المنتظر.

الحقيقة الثالثة:

وهي أعظم وأطم!! إن هذه النصوص تجعل حكم أداء الخمس للإمام ذاته وفي حالة حضوره الاستحباب أو التخيير بين الأداء وتركه وليس الوجوب.

الحقيقة الرابعة:

وهي غريبة حقاً وملفتة للنظر بشكل مثير! إن أحداً من علماء المذهب الأقدمين الذين عليهم قام المذهب وتكون، كالشيخ المفيد^(١) أو السيد المرتضى- علم الهدى^(٢)، أو شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي^(٣)، وغيرهم لم يذكر قط مسألة إعطاء الخمس إلى الفقهاء، بل ربما لم تخطر لهم على بال.

(١) ت ٤١٣ هـ.

(٢) ت ٤٣٦ هـ.

(٣) ت ٤٦٠ هـ.

الحقيقة الخامسة:

وهي عجب في عجب!! تظهر هذه الحقيقة جلية بمجرد إجراء مقارنة سريعة بين حكم أداء الخمس للفقير وأدائه للإمام، إذ يلاحظ التناقض التام بين الحكمين:

فمع أن الخمس -حسب النظرية الإمامية - هو حق الإمام إلا أن حكم أدائه إليه في كثير من الروايات المعتبرة الاستحباب وليس الوجوب -كما سيأتي من خلال عرض هذه الروايات لاحقاً- فكيف ارتقت درجة أدائه إلى الفقير، فصار حكمه واجباً؟! في حين أن الفتوى التي أدخلت الفقيه في الموضوع إنما أدخلته بقياسات واجتهادات غايتها أن تجعل منه نائباً أو وكيلاً عن صاحب الحق (الإمام) لا أكثر.

فكيف تغير الحكم وارتفع من درجة الاستحباب إلى الوجوب مع أن المنطق يقضي -في أن يكون -في أحسن أحواله- مشتركاً بينهما أي: مستحباً مع الالتفات إلى الفارق الكبير بين الفقير وبين الإمام المعصوم في الدرجة والمنزلة فكان المفترض أن ينزل الحكم

من الاستحباب إلى الإباحة وهذا هو الذي جاءت به كثير من النصوص عن الأئمة وقال به كثير من الفقهاء، والمقصود بالإباحة هنا أن صاحب المال يباح له التصرف به دون أن يطالب بأداء خمسة إلى أي جهة كانت.

الحقيقة السادسة:

إن نظرية الخمس في أصل تكوينها تجعل للإمام نفسه نصف الخمس، وهو حق الله تعالى ورسوله ﷺ وذو القربى. أما النصف الآخر فهو لليتامى والمساكين وابن السبيل من بني هاشم، يُعطى له أي الإمام ليفرقه فيهم لا ليأخذه لنفسه^(١). إلا أن الواقع المشاهد أن الفقيه يأخذ الخمس كله دون مراعاة هذه القسمة.

فكيف؟! هل يباح للفقيه من الحقوق ما لا يباح للإمام ذاته؟! أم ماذا؟

(١) انظر: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى للطوسي (ص: ٢٦٥)..

الحقيقة السابعة:

إن نظرية الخمس في شكلها الأخير تقسم الخمس نصفين - كما أسلفنا في الحقيقة السادسة - نصف للفقير باعتباره نائباً عن الإمام، ونصف لفقراء بني هاشم (يتامهم ومساكينهم وأبناء سيئهم) وليس للغني ذكر فيها.

وإذن فليس للأغنياء الذين ينتسبون إلى أهل البيت نصيب فيه؛ لأنهم ليسوا من صنف الفقهاء ولا من صنف الفقراء، فما يفعله هؤلاء من أخذ الأموال باسم الخمس بحجة النسب باطل لا يسنده دليل.

وهذه الحقيقة مجهولة من قبل عامة من يقوم بدفع (الخمس) إليهم إذ يدفعون تلك الأموال لكل من يدعي النسبة دون النظر إلى كونه غنياً أم فقيراً.

الحقيقة الثامنة:

وهكذا نصل إلى القول بأن إخراج (الخمس) وإعطاءه إلى الفقهاء لا يستند إلى أي نص عن أي إمام معصوم، وإنما هو فتوى مختلفٌ فيها لبعض - وليس جميع - الفقهاء المتأخرين - وليس المتقدمين -.

وقد اختلف الفقهاء فيها وفي تفصيلاتها كثيراً، من فقيه إلى فقيه، ومن زمان إلى زمان، وظلت هذه الفتوى تعاني من النقص ومن إجراءات التحوير والتطوير جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، دون أن تستقر على صورة نهائية وإلى اليوم!! مما يجعل كل عارف بهذه الحقائق على يقين من عدم استناد هذه الفتوى إلى دليل.

فانظر - يا رعاك الله - أبعد هذا كله يستمر الإنسان العاقل السوي في دفع أمواله، لتذهب إلى مصير لم يفرضه الله عز وجل ولا رسوله ﷺ على مخلوق!!؟

فهي لا تسد رمق جائع، ولا تكسي عارياً، ولا تسقي عطشان،
ولا تقضي لمسلم حاجة، ولا تشبع له فاقة.. ولكنها أموال تصب
في الجيوب المليئة، والبطون المتفخخة، وفي شراء السيارات
الفارهة، والمساكن المترفة، والأرصدة المتراكمة..

نساء ولات مهمة..

إن أمراً لا وجود له في القرآن الكريم ولا السنة النبوية المطهرة، ولا ذكر له في أقوال الأئمة المعصومين، ولا إجماع عليه بين الفقهاء المتأخرين، ولم يرد على ألسنة الفقهاء المتقدمين! ما المسوغ الشرعي الذي يلجئ المسلم أو يحمله على الالتزام به؟! وهل يمكن لأي عالم من العلماء أن يثبت لمقلده وجوب أو شرعية إخراج خمس أرباحه ومكاسبه وأمواله وإعطائها له بعد اطلاع هذا المقلد على هذا الكلام؟!!

لقد نهانا الله ﷻ عن الأخذ بالمتشابه من القرآن الكريم وإتباع المتشابه من أحكام الشرع، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ

ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾

[آل عمران:٧]، وهذا يعني أنه جل وعلا جعل لكل عبادة ما يدل عليها قطعاً، فلماذا يُستثنى الخمس عن هذه القاعدة، أم إن الدين الإسلامي ليس قائماً على الوضوح - وحاشاه أن يكون كذلك -؟

أخي الكريم! اسمع إلى حبيبك المصطفى و خليل الله المجتبي وهو يقول: «لن تزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين أكسبه وفيما أنفقهُ، وعن علمه ماذا عمل فيه»^(١)، فيا ترى ماذا سيكون جوابك على ثالث سؤال «وعن ماله...» إن كنت ممن يدفع الخمس، فرفضت شرع الله وهو الزكاة، وعلمت بشرع البشر؟

هل ستندم عن عدم تسخيرك لكل تلك الأموال ودفعها في

(١) رواه البزار والطبراني من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

مرضات الله، أم أن الفقيه سيدافع عنك بين يدي الله: ﴿يَوْمَ لَا

يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾

[الشعراء: ٨٨-٨٩]؟؟

أعدّ للسؤال جواباً، وللجواب صواباً، وللصواب إخلاصاً لا

رياء..

والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

٣	مقدمة
٦	منشأ الفكرة.....
٩	تطور تاريخي
١٦	الخمس في الشرع الحكيم
٢٣	الزكاة .. الخمس .. آيات لأولي الألباب
٢٩	حقائق .. لا يسعنا جهلها
٣٧	تساؤلات مهمة
٤٠	فهرس المحتويات